ISSN 1110-0419

اتجاهات زراع الخضر نحو تطبيق بعض القرارات المرتبطة بالسياسة الزراعية فى مرحلة التحرر الاقتصادى بمحافظة الإسماعيلية

أحمد حبش محمد السيد
قسم الإقتصاد الزراعى ــ كلية الزراعة بالإسماعيلية- جامعة قناة السويس.

المستخلص:

استهدفت الدراسة تحديد مستوى اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل من قرارات الإصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة المدروسة التالية: قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية، وقرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى، وقرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، وقرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى دون الدخول فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق المحاصيل الزراعية، وقرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى من مستورد وموزع لمستلزمات الإنتاج الزراعى إلى التمويل النقدى لمشروعات التنمية الزراعية الريفية، وكذلك تحديد درجة اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة السابقة الذكر، وأيضا تحديد العلاقة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة السابقة الذكر وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: السن، ودرجة تعليم المبحوث، وحجم الأسرة، وحجم الحيازة الزراعية، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية، ودرجة الانفتاح الحضارى، ودرجة المشاركة المجتمعية الرسمية، ودرجة المشاركة المجتمعية غير الرسمية، وكذلك تحديد معنوية الفروق بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة وبين بعضها وبعض.

وقد أجريت الدراسة فى محافظة الإسماعيلية على عينة عشوائية منتظمة من زراع الخضر بلغ قوامها ١٢٠ مبحوثا يمثلون أربع قرى من أكبر أربع مراكز مساحة منزرعة بمحاصيل الخضر وهى: قرية الوصفية التابعة لمركز الإسماعيلية، قرية أبو صوير المحطة التابعة لمركز أبو صوير، قرية المحسمة القديمة التابعة لمركز القصاصين، قرية النصر التابعة لمركز القنطرة غرب.

وتم جمع البيانات الميدانية خلال شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٠٤ باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية، تم إعدادها لتحقيق أهداف الدراسة، وعولجت البيانات كميا، واستخدم فى تحليل البيانات إحصائيا معامل الارتباط البسيط، والمتوسط الحسابى، الانحراف المعيارى، واختبار (T) بجانب العرض الجدولى بالتكرار والنسب المئوية.

وقد أظهرت النتائج أن ما يزيد عن ٧٥% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات غير موالية (سلبية) نحو كل من قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى، وقرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، حيث بلغت نسبة الزراع المبحوثين تجاه كل منهما ٨٠,٨%، ٧٩,٢% من إجمالى الزراع

المبحوثين على الترتيب، كما بلغ متوسط درجة الاتجاه نحو كل منهم ٢٧,٣ درجة، ٣٠,٨ درجة على الترتيب.

كما اتضح أن ما يزيد عن ٥٠% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات موالية (إيجابية) نحو كل من إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية، وقرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى، حيث بلغت نسبة الزراع المبحوثين تجاه كل منهم ٦٥%، ٥٥,٩% من إجمالى الزراع المبحوثين على الترتيب، كما بلغ متوسط درجة الاتجاه نحو كل منهم ٣٠,٦ درجة، ٣٢,٨ درجة على الترتيب.

كما أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل من: قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية، قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، وقرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى، وقرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى، وبين درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية، وقرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى وبين درجة الانفتاح الحضارى، وقرار إلغاء التركيب المحصولى، وقرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى وبين درجة تعلم المبحوث، وقرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية، وقرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى وبين درجة المشاركة المجتمعية الرسمية.

كما أشارت النتائج أيضاً إلى وجود علاقة ارتباطيه سالبة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية، وقرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى، وقرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، وقرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى وبين "السن"، وقرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى وبين "حجم أسرة المبحوث"، وقرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، وقصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى، وقرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى وبين "حجم الحيازة الزراعية".

وقد أظهرت نتائج اختبار (T) وجود فروق معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة وبين بعضها وبعض باستثناء قرارى: إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، وقرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى، حيث لا توجد بينهما فروق معنوية فى إجمالى الدرجات المعبرة اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل من القرارين المذكورين. وفى ضوء نتائج الدراسة تم إقتراح بعض التوصيات الإرشادية للعمل على أحداث تغيرات سلوكية مرغوب فى اتجاهات الزراع غير الموالية نحو قرارات التحرر الاقتصادى فى قطاع الزراعة المدروسة مع مراعاة المتغيرات المرتبطة إيجابيا وسلبيا باتجاهات الزراع المبحوثين.

المقدمـــة:

اتجهت مصر وتحت ضغط تفاقم مشكلة الوفاء بديونها الخارجية نحو إصلاح هيكلها الاقتصادى الذى اقترن بتحرير قطاع الزراعة من القيود المفروضة عليه، وقد جاء مؤخرا تطبيق اتفاقية دورة أورجواى، وما ترتب عليه من تحرير إنتاج وتجارة السلع الزراعية ليدعم هذا الاتجاه (هناء خير الدين، ١٩٩٧، ص ٦).

لذلك بدأت التوجهات فى قطاع الزراعة منذ منتصف الثمانينات نحو مزيد من التحرر الاقتصادى وبرامج الإصلاح الاقتصادى مستهدفة ترك القرارات الأساسية المتعلقة بالإنتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعى وفقا لآليات السوق.

وقد تم إدخال العديد من التعديلات على أسلوب إدارة القطاع الزراعى الاقتصادى خلال مرحلة التغيرات الهيكلية عام ١٩٨٦ وما بعدها، ويتكون برنامج التعديلات الهيكلية فى مصر من جانبين رئيسيين هما. جانب السياسات والبرامج المالية والنقدية وهو المحدد للإطار العام للأداء الاقتصادى، وجانب منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية فى المجتمع والذى يحدد قواعد التعامل للوحدات الاقتصادية فى السوق وفى قطاع الزراعة تبلورت أهم جوانب الإصلاح الاقتصادى فى تحرير: نمط الإنتاج الزراعى، تحرير أسعار السلع الزراعية، وتسويق السلع الزراعية، ومصادر الاستثمار والتمويل الزراعى، والتجارة الخارجية للسلع الزراعية وتتطلب سياسة التحرر الاقتصادى مواءمة المؤسسات الزراعية للأوضاع الجديدة وتطوير مهام وأداء وزارة الزراعة وإدارتها المختلفة ويلى ذلك التعاون الزراعى ثم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (معهد التخطيط القومى، ١٩٩٨، ص ص ١٥٦- ١٦٥).

ولقد أصبح المزارع المصرى فى ظل نظام السوق الحر صاحب قراره فى إنتاج وتسويق هذا الإنتاج، فقد وجب على الإرشاد أن يتحمل مسئوليات أكثر شمولا وأكبر من مجرد نشر وتعليم التقنيات المستحدثة التى تنتجها البحوث ثم نقل مشكلات الزراع إليها، فتغطى كل شئون الزراعة غير مجزأة والمحافظة على البيئة التسويقية والنهوض بالحياة الريفية (عمر، ١٩٩٥، ص ١).

وقد صاحب تطبيق برنامج التكيف الهيكلى والتحرر الاقتصادى الزراعى مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة الوثيقة بالخدمات الإرشادية المقدمة إلى المزارعين ومن أهمها: رفع الدعم عن أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى، وتحرير الدورة الزراعية بحيث أصبح للمزارع الحرية فى اختيار التراكيب المحصولية التى يزرعها، وتحرير أسعار بيع الحاصلات الزراعية بحيث أصبحت خاضعة لآليات السوق، وتحرير العلاقة بين المالك والمستأجر، وتطبيق إجراءات خصخصة الزراعة مما أدى إلى تقليل الإنفاق الحكومى (الشافعى، ١٩٩٧، ص ٩٧).

ولقد أوضح (أبو حطب، ١٩٩٥، ص ٢٣٨) أنه بعد التحول إلى فكر الاقتصاد الحر ستكون هناك منافسة عالمية فى قطاع الزراعة، ولا يمكن اللحاق بها إلا بالعمل الإرشادى الزراعى الفعال والذى بدورة يعمل على بناء قيم واتجاهات جديدة لدى جمهور الزراع تعيد نظرتهم لأنفسهم وللحياة وتبنى لديهم تصورات واقعية للدور

المنوط بهم وتكسبهم مهارات فكرية وأدائيه تجعلهم مؤهلين للمنافسة العالمية فى قطاع الزراعة، ومن ثم فإنه من الضرورى تكثيف الجهد التعليمى الإرشادى الزراعى بصوره المختلفة وبأساليبه الفعالة.

المشكلة البحثية:

لقد أصبحت القيم والاتجاهات المترسخة فى نفوس الزراع – قبل التحول لسياسة الاقتصاد الحر – بمثابة عوائق لمسايرة مرحلة التحرر الاقتصادى، مما تحتم العمل على تغيير اتجاهات المسترشدين نحو القرارات التى أفرزتها طبيعة تلك المرحلة حتى يتمكنوا من التواؤم معها والتكيف مع الأوضاع الحالية، ولعل ما يزيد الأمر غموضا عن طبيعة اتجاهات الزراع المصريين التى تكونت لديهم خلال مرحلة التحول السابقة يتمثل فى ندرة الأبحاث التى حاولت تقييم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تنفيذ تلك القرارات لدى الزراع، وذلك مع انعدام الأبحاث التى اهتمت بقياس اتجاهاتهم نحو تلك القرارات.

ومن ثم فأن ضرورة دراسة اتجاهات الزراع نحو تطبيق بعض القرارات المرتبطة بالإصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة يشكل الأسس العلمية والقاعدة السلمية، لبناء برامج إرشادية ناجحة توجه إلى زراع محافظة الإسماعيلية لإحداث تغيرات مرغوبة فى اتجاهاتهم غير الموالية نحو بعض تلك القرارات، لتصبح فى الاتجاه الموالى المرغوب والذى يضمن تكيفهم مع مرحلة التحرر الاقتصادى والتى تتسم بالعولمة الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية. وبناءاً على ما سبق فقد تبلورت المشكلة البحثية لتلك الدراسة فى محاولة للتعرف على اتجاهات زراع الخضر بمحافظة الإسماعيلية التى تكونت لديهم نحو بعض القرارات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لبرنامج التحرر الاقتصادى فى قطاع الزراعة، والتى تمس حياة الزراع الإنتاجية والاجتماعية، وكذلك الوقوف على بعض العوامل المؤثرة والمرتبطة بتلك الاتجاهات.

الأهداف البحثية:

تمشيا مع أبعاد المشكلة البحثية السابق عرضها تم صياغة الأهداف البحثية التالية:

١- تحديد مستوى اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل من قرارات الإصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة التالية وهى:
(قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية، وقرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى، وقرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، وقرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى دون الدخول فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق المحاصيل الزراعية، وقرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى من مستورد وموزع لمستلزمات الإنتاج الزراعى إلى التمويل النقدى لمشروعات التنمية الزراعية الريفية).

٢ تحديد درجة اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة السابقة الذكر.

٣- تحديد العلاقة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة السابقة الذكر وكلا من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: (السن، ودرجة تعليم المبحوث، وحجم الأسرة، وحجم الحيازة الزراعية، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية، ودرجة الانفتاح الحضارى، ودرجة المشاركة المجتمعية الرسمية، ودرجة المشاركة المجتمعية غير الرسمية).

٤- تحديد معنوية الفروق بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة وبين بعضها وبعض.

الفروض البحثية:

لتحقيق الهدف البحثى الثالث والرابع تم صياغة الفروض البحثية التالية:

١- توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية:
(السن، ودرجة تعليم المبحوث، وحجم الأسرة، وحجم الحيازة الزراعية، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية، ودرجة الانفتاح الحضارى، ودرجة المشاركة المجتمعية الرسمية، ودرجة المشاركة المجتمعية غير الرسمية).

٢- توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين إجمالى الدرجات المعيرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة السابقة الذكر.

٣- توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة السابقة الذكر.

٤- توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى دون الدخول فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق المحاصيل الزراعية وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة السابقة الذكر.

٥- توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى من مستورد وموزع لمستلزمات الإنتاج الزراعى إلى التمويل النقدى لمشروعات التنمية الزراعية الريفية.

٦- توجد فروق معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل من القرارات المدروسة وبين بعضها وبعض.

التعريفات الإجرائية المستخدمة فى البحث:

١- **مستوى الاتجاه:** يقصد به مدى ميل المبحوث الإيجابى (موالى) أو السلبى (غير موالى) أو المحايد تجاه كل قرار من القرارات المدروسة، والذى يعكس درجة مقاومة المبحوث لتغيير اتجاه نحو القرارات المدروسة.

٢- **درجة الاتجاه:** يقصد بها الدرجة التى يحصل عليها كل مبحوث نتيجة استجاباته لعبارات مقياس الاتجاه المستخدم لكل قرار من القرارات المدروسة والتى تعكس مستوى اتجاه المبحوث نحو القرار المدروس.

الطريقة البحثية:

منطقة البحث:

أجريت الدراسة فى محافظة الإسماعيلية واقتصرت على زراع الخضر لما تتميز به المحافظة من ميزة نسبية فى إنتاج محاصيل الخضر والفاكهة، نظرا لطبيعة التربة الملائمة والظروف الجوية المناسبة، كما أن زراع الخضر أكثر تأثرا بقرارات الإصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة عن غيرهم من زراع المحاصيل الأخرى، سواء كان هذا التأثير ايجابى أو سلبى، ولذلك تم اختيار أكبر أربع مراكز من حيث المساحة المنزرعة بالخضر على مستوى المحافظة وهى مركز الإسماعيلية، ومركز أبو صوير، ومركز القصاصين، ومركز القنطرة غرب وعلى نفس المنوال تم اختيار أكبر قرية من حيث المساحة المنزرعة بالخضر بكل مركز من المراكز الأربعة سالفة الذكر.

عينة البحث:

بلغ حجم عينة الدراسة ١٢٠ مبحوثا بالقرى الأربع المختارة والبالغ عددهم ٧٢٠ مزارعا (بنسبة ١٦,٦%) من بين زراع الخضر تم اختيارهم بطريقة عشوائية منظمة من واقع سجلات الحيازة الزراعية بالجمعية التعاونية الزراعية بكل قرية من قرى الدراسة وهى: قرية الوصفية، وقرية أبو صوير المحطة، وقرية المحسمة القديمة، وقرية النصر من مراكز الإسماعيلية، أبو صوير، القنطرة غرب، على الترتيب مع مراعاة التمثيل النسبى لكل قرية فى العينة.

جمع البيانات:

تم جمع بيانات الدراسة باستخدام الاستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات، وللتحقق من صلاحية الاستبيان بما يتضمنه من عبارات لقياس اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة، تم تحكيم الاستبيان بواسطة عشرة محكمين من بين أساتذة الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى بالجامعات المصرية وتم إجراء التعديل المناسب لما يتفق مع آراء المحكمين، وقد اشتمل الاستبيان على عدد من الأسئلة التى تفى إجابات المبحوثين عليها بتحقيق أهداف الدراسة، وقياس التغيرات البحثية المدروسة.

وقد تم الاختبار المبدئى لاستمارة الاستبيان على ١٥ مبحوث من قرى الدراسة للتأكد من وضوح عبارات المقاييس المختلفة لكل قرار من القرارات المدروسة وبعد إجراء التعديلات اللازمة والتأكد من صلاحية الاستمارة فى شكلها النهائى تم جمع البيانات الميدانية خلال شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٠٤.

المعالجة الكمية للبيانات:

لقياس اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة طلب من كل مبحوث تحديد درجة موافقته أو عدم موافقته على كل عبارة من عبارات

قياس اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة، وذلك من خلال مقياس ثلاثى الاستجابات (موافق- موافق لحد ما- غير موافق) وبذلك ينال كل مبحوث الدرجات المقابلة لهذه الاستجابات وهى (١،٢،٣) على الترتيب وذلك فى حالة العبارات الموجبة أما فى حالة العبارات السالبة ينال كل مبحوث الدرجات المقابلة لهذه الاستجابات وهى (٣،٢،١) على الترتيب، هذا وتم تقسيم مستوى الاتجاه نحو كل من القرارات المدروسة إلى ثلاث مستويات هى:

اتجاه غير موالى (سلبى)، اتجاه محايد، اتجاه موالى (إيجابى) وتختلف الدرجات المقابلة لكل مستوى حسب درجات اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة التالية:

١- الاتجاه نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية:

لقياس اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار، تم قياسة من خلال ١٤ عبارة اتجاهيه وبذلك تتراوح درجة الاتجاه الحاصل عليها كل مبحوث بين (١٤ درجة- ٤٢ درجة) وتم تقسيم مستوى الاتجاه نحو هذا القرار إلى ثلاث مستويات: غير موالى: ويضم الحاصلين على درجات تتراوح بين (١٤- ٢٧ درجة)، والمحايد: ويضم الحاصلين على ٢٨ درجة، والموالى: ويضم الحاصلين على درجات تتراوح بين (٢٩- ٤٢ درجة).

٢- الاتجاه نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى:

وتم قياس اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار من خلال ١٠ عبارات اتجاهيه، وبذلك تتراوح درجة الاتجاه الحاصل عليها كل مبحوث بين (١٠ درجات- ٣٠ درجة)، وتم تقسيم مستوى الاتجاه نحو هذا القرار إلى ثلاث مستويات: غير الموالى: ويضم الحاصلين على درجات تتراوح من (١٠- ١٩ درجة)، والمحايد: ويضم الحاصلين على ٢٠ درجة، والموالى: ويضم الحاصلين على درجات تتراوح بين (٢١- ٣٠ درجة).

٣- الاتجاه نحو قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى:

تم قياس اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار من خلال ١٨ عبارة اتجاهيه، ولذلك تتراوح درجة الاتجاه الحاصل عليها كل مبحوث بين (١٨ درجة- ٥٤ درجة)، وتم تقسيم مستوى الاتجاه نحو هذا القرار إلى ثلاث مستويات: غير موالى: ويضم الحاصلين على درجات تتراوح بين (١٨- ٣٥ درجة) والمحايدة: ويضم الحاصلين على ٣٦ درجة، والموالى: ويضم الحاصلين على درجات تتراوح بين (٣٧- ٥٤ درجة).

٤- الاتجاه نحو قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعي دون الدخول فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق المحاصيل الزراعية.

لقياس اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار، ثم من خلال ١٦ عبارة اتجاهيه وبذلك تتراوح درجة الاتجاه الحاصل عليها كل مبحوث بين (١٦ درجة- ٤٨ درجة) وتم تقسيم مستوى الاتجاه نحو هذا القرار إلى ثلاث مستويات: غير موالى:

ويضم الحاصلين على درجات تتراوح بين (١٦- ٣١ درجة) والمحايد: ويضم الحاصلين على ٣٢ درجة، والموالى: ويضم الحاصلين على درجات تتراوح بين (٣٣- ٤٨ درجة).

٥- الاتجاه نحو قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى من مستورد وموزع لمستلزمات الإنتاج الزراعى إلى التمويل النقدى لمشروعات التنمية الزراعية الريفية:

تم قياس اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار من خلال ١٥ عبارة اتجاهيه وبذلك تتراوح درجة الاتجاه الحاصل عليها كل مبحوث بين (١٥ درجة- ٤٥ درجة) وتم تقسيم مستوى الاتجاه نحو هذا القرار إلى ثلاث مستويات: غير موالى: ويضم الحاصلين على درجات تتراوح بين (١٥- ٢٩ درجة)، والمحايد: يضم الحاصلين على ٣٠ درجة، والموالى: يضم الحاصلين على درجات تتراوح بين (٣١- ٤٥ درجة).

وفيما يتعلق بقياس المتغيرات المستقلة التى اشتملت عليها الدراسة، تم قياس "السن" بالرقم الخام لعدد سنوات العمر مقربة لأقرب سنه، كما تم قياس "درجة تعليم المبحوث" بالرقم الخام لعدد السنوات التى قضاها المبحوث بنجاح فى التعليم الرسمى مع إعطاء المبحوث الأمى القيمة (١)، وتم قياس "حجم الأسرة" بالرقم الخام لعدد أفراد الأسرة بما فيهم المبحوث، وقد تم قياس "حجم الحيازة الزراعية" بالقيراط، وأيضاً تم قياس "درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية" من خلال تحديد عشرة مصادر يستقى منها المبحوث معلوماته الزراعية وأمام كل منها ثلاث استجابات وهى (دائما، أحيانا، نادرا) تحدد درجة تعرضه للمصدر الذى يستقى منه معلوماته وينال المبحوث الدرجات المقابلة لها وهى (١،٢،٣) على الترتيب، وبذلك تراوحت الدرجة الكلية للمبحوث ما بين (١٠- ٣٠ درجة) كما تم قياس "درجة الانفتاح الحضارى" من خلال تحديد ٦ بنود للانفتاح الحضارى وأمام كل منها ثلاث استجابات هى (دائما، أحيانا، نادرا) وينال المبحوث الدرجات المقابلة لها وهى (١،٢،٣) وبذلك تراوحت الدرجة الكلية للمبحوث ما بين (٦- ١٨ درجة) كرقم يعبر عن انفتاحه الحضارى، وتم قياس "درجة المشاركة المجتمعية الرسمية" من خلال مشاركة المبحوث فى ست منظمات مجتمعية رسمية وأمام كل منها خمس استجابات هى (رئيس مجلس إدارة، عضو مجلس إدارة، عضو لجنه، عضو عادى، لا يشترك) وينال المبحوث الدرجات القابلة لها وهى (١،٢،٣،٤،صفر) على الترتيب، وبذلك تراوحت الدرجة الكلية لكل مبحوث ما بين (صفر- ٢٤ درجة) كرقم يعكس المشاركة المجتمعية الرسمية للمبحوث وأخيرا تم قياس درجة المشاركة المجتمعية غير الرسمية من خلال سبعة حالات للمشاركة المجتمعية غير الرسمية للمبحوث وأمام كل منها أربع استجابات هى (دائما، أحيانا، ونادرا، لا يشترك) وينال كل مبحوث الدرجات المقابلة لها وهى (١،٢،٣،صفر) على الترتيب، وبذلك تتراوح الدرجة الكلية لكل مبحوث ما بين (صفر- ٢١ درجة) كرقم يعكس درجة المشاركة المجتمعية غير الرسمية.

أدوات التحليل الإحصائى:

ولتحليل بيانات الدراسة إحصائياً، تم استخدام معامل الارتباط البسيط (ر) لاختبار معنوية ارتباط اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة بكل من المتغيرات المستقلة المدروسة، المتوسط الحسابى، الانحراف المعيارى، ومعامل الاختلاف النسبى، وتم استخدام اختبار (T) لتحديد معنوية الفروق بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل من القرارات المدروسة وبين بعضها وبعض فى عشر حالات تمثل كافة التباديل الممكنة لدراسة تلك الفروق فى الاتجاهات نحو القرارات مثنى مثنى، ذلك بجانب العرض الجدولى بالتكرار والنسب المئوية لعرض بيانات الدراسة.

النتائج ومناقشتها:

أولاً: مستوى اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل من قرارات الإصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة:

١- مستوى اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية:

أظهرت نتائج تحديد مستوى اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية، كما يتضح من الجدول رقم (١) أن ٦٠% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات موالية (إيجابية) نحو هذا القرار، وأن ٩,٢% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات محايدة، فى حين كان ٣٠,٨% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات غير موالية (سلبية) نحو هذا القرار كما اتضح بذات الجدول أن المتوسط الحسابى للدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار بلغ ٣٠,٨٦% درجة مما يضعه فى فئة الموالين.

٢- مستوى اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى:

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (١) أن ٣٩,٢% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات موالية (إيجابية) نحو هذا القرار، بينما كان ١٤,٢% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات محايدة، فى حين كان ٤٦,٦% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات غير موالية (سلبية) نحو هذا القرار، كما تبين بذات الجدول أن المتوسط الحسابى للدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار بلغ ١٩,٢ درجة مما يضعه فى فئة المحايدين.

٣- مستوى اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى:

أشارت نتائج تحديد مستوى اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار، كما يتضح من الجدول رقم (١) أن ١٠,٨% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات موالية (إيجابية) نحو هذا القرار، وأن ١٠% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات محايدة، كما تبين من ذات الجدول أن ٧٩,٢% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات غير موالية (سلبية) نحو هذا القرار، كما أظهرت النتائج بذات الجدول أن المتوسط الحسابى للدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار بلغ ٣٠,٨% درجة مما يضعه فى فئة غير الموالين.

٤- مستوى اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار دور قصر وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى دون الدخول فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق المحاصيل الزراعية:

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (١) أن ٥٥,٩% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات موالية (إيجابية) نحو هذا القرار، وأن ٦,٦% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات محايدة، فى حين أن ٣٧,٥% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات غير موالية (سلبية) نحو هذا القرار، كما أوضحت النتائج بذات الجدول أن المتوسط الحسابى للدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار بلغ ٣٢,٨% درجة مما يضعه فى فئة الموالين.

٥- مستوى اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى من مستورد وموزع لمستلزمات الإنتاج الزراعى إلى التمويل النقدى لمشروعات التنمية الزراعية الريفية:

أظهرت نتائج تحديد مستوى اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار كما يتضح من الجدول رقم (١) أن ١٢,٥% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات موالية (إيجابية) نحو هذا القرار بينما ٦,٧% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات محايدة، فى حين أن ٨٠,٨% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات غير موالية (سلبية) نحو هذا القرار، كما أشارت النتائج بذات الجدول أن المتوسط الحسابى للدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار بلغ ٢٧,٣ درجة مما يضعه فى فئة غير الموالين.

وانطلاقا من النتائج السابقة يتضح أن ما يزيد عن ٧٥% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات غير موالية (سلبية) نحو كل من قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى، وقرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، حيث بلغت نسبة الزراع المبحوثين تجاه كل منهما ٨٠,٨%، ٧٩,٢% من إجمالى الزراع المبحوثين على الترتيب، مما يشير إلى عدم ارتياح الزراع المبحوثين وعدم تقبلهم لهذين القرارين وهى نتيجة منطقية نظرا لأنهم فى حاجة إلى استمرار دور البنك كما هو عليه للحصول على مستلزمات الإنتاج من البنك بأسعارا أقل من أسعار القطاع الخاص، بالإضافة إلى احتياجهم إلى دعم مسلتزمات الإنتاج الزراعى حتى يتسنى لهم الإنفاق على زراعات الخضر حيث إنها تحتاج إلى تكاليف زراعية مرتفعة، ولذلك فإن اتجاهاتهم غير موالية لهذين القرارين.

كما يستنتج أيضا أن ما يزيد عن ٥٠% من الزراع المبحوثين ذوى اتجاهات موالية (إيجابية) نحو كل من قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية، وقرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى دون الدخول فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق المحاصيل الزراعية، حيث بلغت نسبة الزراع المبحوثين تجاه كل منهما ٦٠%، ٥٥,٩% من إجمالى الزراع المبحوثين على الترتيب، مما يعكس ذلك تقبلهم لهذين القرارين وهى أيضا نتيجة منطقية نظرا لإتاحة الفرصة للزراع المبحوثين حرية تسويق محاصيلهم دون التقيد بالتوريد الإجبارى لها والاهتمام بالدور البحثى والإرشادى لوزراة الزراعة.

ثانيا: العلاقة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة السابقة الذكر وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة:

١- لدراسة العلاقة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة:

كان من الضرورى اختبار الفرض البحثى الأول بعد صياغته فى صورة الفرض الإحصائى التالى: لا توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: "السن"، "درجة تعليم المبحوث"، "حجم الأسرة"، "وحجم الحيازة الزراعية"، "ودرجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية"، "ودرجة الانفتاح الحضارى"، "درجة المشاركة المجتمعية الرسمية"، "درجة المشاركة المجتمعية غير الرسمية"، ولاختيار صحة هذا الفرض تم حساب معامل الارتباط البسيط بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة سالفة الذكر.

وقد أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) وجود علاقة ارتباطيه موجبة ومعنوية عند مستوى ٠,٠٥ بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من درجة التعرض لمصادر المعلومات(٠,٢٢١) ودرجة المشاركة المجتمعية الرسمية (٠,٢٠٥) ومن ثم أمكن رفض الفرض الإحصائى السابق لهذين المتغيرين، وقبول الفرض البديل القائل أنه توجد علاقة ارتباطيه ومعنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من درجة التعرض لمصادر المعلومات، والمشاركة المجتمعية الرسمية، وهو ما يعنى أنه كلما كان المبحوث على درجة عالية من التعرض لمصادر المعلومات، والمشاركة المجتمعية الرسمية كلما كان اتجاهه موالى (إيجابيا) نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية.

كما تبين من ذات الجدول وجود علاقة ارتباطيه سالبة ومعنوية عند مستوى ٠٥. وبين إجمالى الدرجات المعبرة من اتجاهات الزراع المبحوثين نحو نفس القرار والسن (-٠,٢١٣) وعلى ذلك أمكن رفض الفرض الإحصائى السابق لهذا المتغير وقبول الفرض البديل القائل أنه توجد علاقة ارتباطيه ومعنوية بين السن وإجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات المبحوثين نحو هذا القرار. وهذا يشير إلى إنه كلما كان المبحوث كبيرا فى السن كلما كان اتجاهه غير موالى (سلبيا) نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية والعكس صحيح، بينما كانت العلاقة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وباقى المتغيرات المستقلة المدروسة غير معنوية ومن ثم لم يمكن رفض الفرض الإحصائى السابق بالنسبة لباقى المتغيرات المستقلة المدروسة.

٢- لدراسة العلاقة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة:

كان من الضرورى اختبار الفرض البحثى الثانى بعد صياغته فى صورة الفرض الإحصائى التالى: لا توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: "السن"، "ودرجة تعليم المبحوث"، "وحجم الأسرة"، "وحجم الحيازة الزراعية"، "ودرجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية"، "ودرجة الانفتاح الحضارى"، "ودرجة المشاركة المجتمعية الرسمية"، "ودرجة المشاركة المجتمعية غير الرسمية"، ولاختيار صحة هذا الفرض تم حساب معامل الارتباط البسيط بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة السابقة.

وقد أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) وجود علاقة ارتباطيه موجبة ومعنوية عند مستوى ٠١. وبين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار ودرجة تعليم المبحوث (٠,٣٢٠)، ومن ثم أمكن رفض الفرض الإحصائى السابق لهذا المتغير وقبول الفرض البديل القائل أنه توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار ودرجة تعليم المبحوث، مما يشير ذلك إلى أنه كلما ارتفعت درجة تعليم المبحوث كلما كان إتجاهه إيجابيا نحو هذا القرار كما تبين من ذات الجدول وجود علاقة ارتباطيه سالبة ومعنوية عند مستوى ٠١. وبين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من "السن" (-٠,٢٨٠)، "وحجم الأسرة" (-٠,٢٥١)، وبذلك يمكن رفض الفرض الإحصائى السابق لهذين المتغيرين، وقبول الفرض البديل القائل أنه توجد علاقة ارتباطيه ومعنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من السن، وحجم الأسرة، ويعنى ذلك أنه كلما كان المبحوث كبيرا فى السن، وحجم أفراد الأسرة كبيرا، كلما كان إتجاهه غير موالى (سلبيا) نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى، والعكس صحيح، بينما كانت العلاقة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وباقى المتغيرات المستقلة المدروسة غير معنوية ومن ثم لم يمكن رفض الفرض الإحصائى السابق بالنسبة لباقى المتغيرات المستقلة المدروسة.

٣- لدراسة العلاقة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة:

كان من الضرورى اختبار الفرض البحثى الثالث بعد صياغته فى صورة الفرض الإحصائى التالى: لا توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: "السن"، ودرجة تعليم المبحوث، وحجم الأسرة، وحجم الحيازة الزراعية، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية، ودرجة الانفتاح الحضارى، ودرجة المشاركة المجتمعية الرسمية، درجة المشاركة المجتمعية غير الرسمية، ولاختبار صحة هذا الفرض تم

حساب معامل الارتباط البسيط بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة السابقة الذكر.

وتظهر النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) وجود علاقة ارتباطيه موجبة ومعنوية عند مستوى ٠,٠١ وبين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية (٠,٣٤٠)، ودرجة المشاركة المجتمعية الرسمية (٠,٣١٠)، ودرجة الانفتاح الحضارى (٠,٢٤٥)، وبذلك أمكن رفض الفرض الإحصائى السابق لتلك المتغيرات الثلاثة وقبول الفرض البديل القائل أنه توجد علاقة ارتباطية معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية، ودرجة المشاركة المجتمعية الرسمية، ودرجة الانفتاح الحضارى، وهو ما يعنى أنه كلما كان تعرض المبحوث لمصادر المعلومات الزراعية مرتفعا، وعلى درجة عالية من المشاركة المجتمعية الرسمية، وأيضا على درجة عالية من الانفتاح الحضارى، كلما كان إتجاهه إيجابيا نحو هذا القرار.

كما اتضح من ذات الجدول وجود علاقة ارتباطيه سالبة ومعنوية عند مستوى ٠,٠٥ بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من السن (-٠,٢١٠)، وحجم الحيازة الزراعية (-٠,٢٣١)، ومن ثم أمكن رفض الفرض الإحصائى السابق لهذين المتغيرين، وقبول الفرض البديل القائل أنه توجد علاقة ارتباطيه ومعنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من السن، وحجم الحيازة الزراعية، ومن ثم يشير ذلك إلى أنه كلما كان المبحوث كبيرا فى السن، وحجم حيازته للأرض الزراعية كبير، كلما كان إتجاهه غير موالى (سلبيا) نحو قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى والعكس صحيح، بينما كانت العلاقة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وباقى المتغيرات المستقلة المدروسة غير معنوية ومن ثم لم يمكن رفض الفرض الإحصائى السابق بالنسبة لباقى المتغيرات المستقلة المدروسة.

٤- لدراسة العلاقة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى دون الدخول فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق المحاصيل الزراعية وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة:

كان من الضرورى اختبار الفرض البحثى الرابع بعد صياغته فى صورة الفرض الإحصائى التالى: لا توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى دون الدخول فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق المحاصيل الزراعية، وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: "السن"، "ودرجة تعليم المبحوث"، "وحجم الأسرة"، "وحجم الحيازة الزراعية"، "ودرجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية"، "ودرجة الانفتاح الحضارى"، "ودرجة المشاركة المجتمعية الرسمية"، "ودرجة المشاركة المجتمعية غير الرسمية"، ولاختبار صحة هذا الفرض تم

حساب معامل الارتباط البسيط بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة السابقة الذكر.

وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) وجود علاقة ارتباطيه موجبه ومعنوية عند مستوى ٠,٠٥ بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من درجة تعليم المبحوث (٠,٢٢٠)، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية (٠,٢٢٥)، ومن ثم يمكن رفض الفرض الإحصائى السابق لهذين المتغيرين، وقبول الفرض البديل القائل أنه توجد علاقة ارتباطيه ومعنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من درجة تعليم المبحوث، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية، وهو ما يشير إلى أنه كلما ارتفعت درجة تعليم المبحوث ودرجة تعرضه لمصادر المعلومات الزراعية كلما كان إتجاهه موالياً (إيجابياً) نحو هذا القرار.

كما أظهرت النتائج بذات الجدول وجود علاقة ارتباطيه سالبة ومعنوية عند مستوى ٠,٠١ بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وحجم الحيازة الزراعية (-٠,٣٢١) وبذلك يمكن رفض الإحصائى السابق بالنسبة لمتغير حجم الحيازة الزراعية وقبول الفرض البديل القائل أنه توجد علاقة ارتباطيه ومعنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وحجم الحيازة الزراعية، مما يعنى ذلك أنه كلما كان المبحوث ذو حجم حيازة زراعية كبيرة كلما كان إتجاهه غير موالى (سلبيا) نحو قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى دون الدخول فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق المحاصيل الزراعية والعكس صحيح، بينما كانت العلاقة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وباقى المتغيرات المستقلة المدروسة غير معنوية ومن ثم لم يمكن رفض الفرض الإحصائى السابق بالنسبة لباقى المتغيرات المستقلة المدروسة.

٥- لدراسة العلاقة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى من مستورد وموزع لمستلزمات الإنتاج الزراعى إلى التمويل النقدى لمشروعات التنمية الزراعية الريفية وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة:

كان من الضرورى اختبار الفرض البحثى الخامس بعد صياغته فى صورة الفرض الإحصائى التالى: لا توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى من مستورد وموزع لمستلزمات الإنتاج الزراعى إلى التمويل النقدى لمشروعات التنمية الزراعية الريفية وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: "السن"، "درجة تعليم المبحوث"، "حجم الأسرة"، "وحجم الحيازة الزراعية"، "ودرجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية"، "ودرجة الانفتاح الحضارى"، "درجة المشاركة المجتمعية الرسمية"، "درجة المشاركة المجتمعية غير الرسمية"، ولاختيار صحة هذا الفرض تم حساب معامل الارتباط البسيط بين إجمالى الدرجات المعبرة عن

اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة السابقة الذكر.

تظهر النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) وجود علاقة ارتباطيه موجبه ومعنوية عند مستوى ٠,٠١ بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار ودرجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية (٠,٢٨٣) وبذلك يمكن رفض الفرض الإحصائى السابق لهذا المتغير، وقبول الفرض البديل القائل أنه توجد علاقة ارتباطيه ومعنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى ودرجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية وهذا يعنى أنه كلما ارتفعت درجة تعرض المبحوث لمصادر المعلومات الزراعية كلما كانت درجة إتجاهه إيجابية نحو هذا القرار.

كما تبين من ذات الجدول وجود علاقة ارتباطيه سالبه ومعنوية عند مستوى ٠,٠٥ بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من السن (-٠,٢٣٠) وحجم الحيازة الزراعية (-٠,٢١٠) ومن ثم أمكن رفض الفرض الإحصائى السابق لهذين المتغيرين وقبول الفرض البديل القائل انه توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وكل من السن، وحجم الحيازة الزراعية، مما يشير ذلك إلى أنه كلما كان المبحوث كبير السن، وذو حجم حيازة زراعية كبيرة كلما كان إتجاهه غير موالى (سلبيا) نحو قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى والعكس صحيح، بينما كانت العلاقة بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذا القرار وباقى المتغيرات المستقلة المدروسة غير معنوية، وبذلك لم يمكن رفض الفرض الإحصائى السابق بالنسبة لباقى المتغيرات المستقلة المدروسة.

وباستعراض النتائج السابقة والمتعلقة بدراسة العلاقة الارتباطيه بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو القرارات الخمس المدروسة كمتغيرات تابعة وبين الدرجات المعبرة عن كل من المتغيرات المستقلة المدروسة والتى وردت فى البنود ١،٢،٣،٤،٥ السابقة فأنه يتضح ما يلى:

أ- أن أهم المتغيرات المستقلة المرتبطة طرديا باتجاهات الزراع المبحوثين كانت مايلى:

١- أن متغير التعرض لمصادر المعلومات الزراعية ارتبط إيجابيا باتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرارات: إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية، وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، وقصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى، وقرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى، ومما يعنى أن بزيارة درجة تعرض المبحوثين لمصادر المعلومات الزراعية تزيد درجة موالاتهم لتلك القرارات الثلاثة سالفة الذكر.

٢- أن متغير الانفتاح الحضارى ارتبط إيجابيا باتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، ويشير ذلك بأنه بزيادة درجة انفتاح المبحوثين حضاريا تزيد درجة موالاتهم لهذا القرار.

٣- أن متغير درجة تعليم المبحوث والتى تعكس الحالة التعليمية له ارتبط إيجابيا باتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرارى إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى،

وقصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى مما يعنى أن ارتفاع مستوى التعليم للمبحوثين يزيد من درجة موالاتهم لهذين القرارين السابقين.

٤- كذلك ارتبط متغير المشاركة المجتمعية الرسمية إيجابيا باتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرارى إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية، إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى مما يدل على أنه بزيادة درجة مشاركة الزراع المبحوثين فى المنظمات المختلفة بالمجتمع يزيد من درجة موالاتهم للقرارين المذكورين.

ب- أن أهم المتغيرات المستقلةالمرتبطة عكسيا باتجاهات الزراع المبحوثين كانت مايلى:

١- أن متغير السن ارتبط سلبيا باتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرارات: إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية، وإلغاء التركيب المحصولى الإجبارى، وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، والتحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى، وهو ما يعنى أنه بزيادة عمر الزراع المبحوثين يميل اتجاههم لعدم الموالاة نحو القرارات الأربعة المذكورة.

٢- أن متغير حجم أسرة المبحوث ارتبط سلبيا باتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى وهو ما يعنى أنه بزيادة حجم أسرة المبحوث يميل اتجاههم لعدم الموالاة نحو القرار المذكور.

٣- كما أن متغير حيازة الأرض الزراعية ارتبط سلبيا باتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرارات إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، وقصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى، والتحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى، مما يشير ذلك إلى أنه بزيادة حيازة الزراع المبحوثين من الأرض الزراعية يميل اتجاههم لعدم الموالاة نحو القرارات المذكورة.

ثالثا: معنوية الفروق بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل من القرارات المدروسة وبين بعضها وبعض:

لدراسة معنوية الفروق بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل من القرارات المدروسة وبين بعضها وبعض، كان من الضرورى اختبار الفرض البحثى السادس بعد صياغته فى صورة الفرض الإحصائى التالى: لاتوجد فروق معنوية بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة بعضها وبعض، ولاختبار صحة هذا الفرض تم حساب قيمة "T" لتحديد معنوية الفروق بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل من القرارات المدروسة وبين بعضها وبعض فى عشر حالات تمثل التباديل الممكنة لدراسة تلك الفروق فى الاتجاهات نحو القرارات الخمسة المدروسة مثنى مثنى كما يلى:

أ- تحديد معنوية الفروق بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية وبين اتجاهاتهم نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى:

أوضحت النتائج الواردة بجدول رقم (٣) أن قيمة (T) المحسوبة ٥,١٣٠ وهى تزيد عن قيمتها الجدولية (٢,٦١٧) عند ١١٩ درجة حرية، ومستوى معنوية

٠,٠١، مما يعنى وجود فروق معنوية بين متوسطى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو القرارين المدروسين حيث كانت تميل إلى الموالاة نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية فى حين كانت تميل بدرجة قليلة إلى المحايدة نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى، وبناء عليه أمكن رفض الفرض الإحصائى القائل بعدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو القرارين السابقين، وبالتالى قبول الفرض النظرى البديل القائل أنه توجد فروق معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية وبين اتجاهاتهم نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى.

ب- تحديد معنوية الفروق بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية وقرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى:

تظهر النتائج المبينة فى جدول رقم (٣) أن قيمة (T) المحسوبة ٩,٩٥ وهى تزيد عن قيمتها الجدولية (٢,٦١٧) عند ١١٩ درجة حرية، ومستوى معنوية ٠,٠١، مما يعنى وجود فروق معنوية بين متوسطى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو القرارين المدرسين حيث كانت تميل إلى الموالاة نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية بينما كانت تميل لعدم الموالاة بدرجة كبيرة نحو قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى وبناء عليه أمكن رفض الفرض الإحصائى القائل بعدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو القرارين السابقين وبالتالى قبول الفرض النظرى البديل القائل أنه توجد فروق معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرارى إلغاء التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى.

ج- تحديد معنوية الفروق بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرارى إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية وقصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى:

أشارت النتائج بالجدول رقم (٣) أن قيمة (T) المحسوبة ٢,٣٢٣ وهى تزيد عن قيمتها الجدولية (١,٩٨) عند ١١٩ درجة حرية، ومستوى معنوية ٠,٠٥، مما يعنى وجود فروق معنوية بين متوسطى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو القرارين المدروسين،حيث كانت تميل إلى الموالاة نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية، بينما كانت تميل إلى الموالاة بدرجة أقل نحو قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى، وبناء عليه أمكن رفض الفرض الإحصائى القائل بعدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات المبحوثين نحو القرارين السابقين عند درجة حريه ١١٩ وبالتالى قبول الفرض النظرى البديل القائل أنه توجد فروق معنوية بين اتجاهات المبحوثين نحو قرارى إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية، وقصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى.

د- تحديد معنوية الفروق بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية وقرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى:

أتضح أن قيمة (T) المحسوبة ١٠,٦٩٢ تزيد كثيرا عن قيمتها الجدولية (٢,٦١٧) عند ١١٩ درجة حرية ومستوى معنوية ٠,٠١ كما جاء فى جدول رقم (٣)، مما يعنى وجود فروق معنوية بين متوسطى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو القرارين حيث كانت تميل إلى الموالاة نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية فى حين كانت تميل إلى عدم الموالاة بدرجة كبيرة نحو قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى وبناء عليها أمكن رفض الفرض الإحصائى القائل بعدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذين القرارين وبالتالى قبول الفرض النظرى البديل القائل أنه توجد فروق معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية وقرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى.

هـ- تحديد معنوية الفرق فى اتجاهات المبحوثين نحو قرارى إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى:

أظهرت النتائج المعروضة بجدول رقم (٣) أن قيمة (T) المحسوبة كانت (٤,١٣٨) وتزيد عن قيمتها الجدولية (٢,٦١٧) عند درجة حريه ١١٩ ومستوى معنوية ٠,٠١ مما يعنى وجود فروق معنوية بين متوسطى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو القرارين المدروسين حيث كانت تميل بدرجة قليلة إلى المحايدة نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى كما كانت تميل بدرجة كبيرة أيضا إلى عدم الموالاة نحو قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، وبناء عليه أمكن رفض الفرض الإحصائى وقبول الفرض النظرى القائل أنه توجد فروق معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذين القرارين.

و- تحديد معنوية الفروق بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرارى إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى وقصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى:

توضح نتائج الجدول رقم (٣) ان قيمة (T) المحسوبة (٣,١١٨) أعلى من قيمتها الجدولية (٢,٦١٧) عند ١١٩ درجة حرية ومستوى معنوية ٠,٠١ مما يعنى وجود فروق معنوية بين متوسطى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذين القرارين حيث كانت اتجاهات المبحوثين نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى تميل بدرجة قليلة إلى المحايدة، كما كانت اتجاهاتهم نحو قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى تميل نحو الموالاة بدرجة قليلة أيضا ، وبناء عليه أمكن رفض الفرض الإحصائى وقبول الفرض النظرى البديل القائل أنه توجد فروق معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى وبين اتجاهاتهم نحو قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى

ز- تحديد معنوية الفروق بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى وبين اتجاهاتهم نحو قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى:

أظهرت النتائج المعروضة بجدول رقم (٣) أن قيمة (T) المحسوبة كانت ٥,٣٧٢ وتزيد عن قيمتها الجدولية (٢,٦١٧) عند درجة حريه ١١٩ ومستوى معنوية ٠,٠١، مما يعنى وجود فروق معنوية بين متوسطى الدرجات المعبرة عن اتجاهات المبحوثين نحو القرارين المدروسين حيث كانت تميل إلى المحايدة نحو قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى بدرجة طفيفة كما كانت تميل أيضا إلى عدم الموالاة نحو قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى ولكن بدرجة أكبر، وبناء عليه أمكن رفض الفرض الإحصائى وقبول الفرض النظرى البديل القائل بأنه توجد فروق معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذين القرارين.

ح- تحديد معنوية الفروق بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى وبين اتجاهاتهم نحو قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى:

أوضحت النتائج المعروضة بجدول رقم (٣) أن قيمة (T) المحسوبة كانت ٦,٦٢٠ وهى تزيد عن قيمتها الجدولية (٢,٦١٧) عند درجة حريه ١١٩ ومستوى معنوية ٠,٠١، مما يعنى وجود فروق معنوية بين متوسطى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو القرارين المدروسين حيث تميل إلى عدم الموالاة نحو قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى فى حين كانت تميل إلى الموالاة بدرجة طفيفة نحو قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى وبناء عليه أمكن رفض الفرض الإحصائى القائل بعدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو القرارين المدروسين وبالتالى قبول الفرض النظرى البديل القائل أنه توجد فروق معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذين القرارين.

ط- تحديد معنوية الفروق بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرارى إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى والتحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى:

أوضحت النتائج المعروضة فى جدول رقم (٣) أن قيمة (T) المحسوبة كانت ١,٥١٤ وهى أقل من قيمتها الجدولية ١,٩٨١ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ودرجات حرية ١١٩، مما يعنى عدم وجود فروق معنوية بين متوسطى الدرجات المعبرة عن اتجاهاتهم نحو هذين القرارين حيث تميل إلى عدم الموالاة نحو قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى وقرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى، وبناء عليه تم قبول الفرض الإحصائى القائل بعدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرارى إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى والتحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى ومن ثم رفض الفرض النظرى البديل.

ى- معنوية الفروق بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو قرارى قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى، والتحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى:

أوضحت نتائج الجدول رقم (٣) أن قيمة (T) المحسوبة (٧,١٨٦) أعلى من قيمتها الجدولية (٢,٦١٧) عند درجة حريه ١١٩ ومستوى معنوية ٠,٠١، مما يعنى وجود فروق معنوية بين متوسطى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذين القرارين حيث كانت اتجاهات المبحوثين نحو قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد تميل إلى الموالاة بنسبة طفيفة، كما كانت اتجاهاتهم نحو قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى تميل نحو عدم الموالاة، وبناء عليه أمكن رفض الفرض الإحصائى القائل بعدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو القرارين السابقين وبالتالى قبول الفرض النظرى البديل القائل بأنه "توجد فروض معنوية بين اتجاهات الزراع المبحوثين نحو هذين القرارين".

التوصيات:

فى ضوء النتائج التى أسفرت عنها الدراسة يمكن التوصية بالآتى:

أولاً: أن على واضعى السياسة الزراعية والمسئولين عن اتخاذ القرارات المرتبطة بنوع المحصول الذى ينتجه المزارع وكيفية التصرف فيه الأخذ فى الإعتبار مايلى:

١- إعادة النظر فى دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى توفير مستلزمات الإنتاج وإمكانية توفير قروض إنتاجية قصيرة أو متوسطة الأجل بسعر فائدة منخفض للزراع.

٢- الاهتمام بدور الإرشاد التسويقى الزراعى من خلال تزويد الجهاز الإرشادى على كافة المستويات بالمرشدين المتخصصين فى مجال التسويق، والتنسيق بين الجهاز الإرشادى الزراعى والأجهزة المسئولة عن التسويق الزراعى.

٣- تفعيل دور التعاونيات الزراعية وتدعيمها لما لها من دورهام فى دعم العملية الإنتاجية الزراعية لما تتطلبه من تقديم مستلزمات للإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية.

ثانيا: على القائمين على العمل الإرشادى بالإسماعيلية ضرورة العمل على:

١- تشجيع الزراع على المشاركة المجتمعية الرسمية من خلال الانضمام إلى المنظمات التنموية القائمة والمشاركة فى بناء البرامج الإرشادية الزراعية التى تعكس احتياجاتهم ومشكلاتهم بهدف أحداث مزيد من تكيف الزراع مع قرارات الإصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة.

٢- تفعيل الدور الإرشادى الزراعى فى العمل على أحداث تغيرات سلوكية مرغوبة فى اتجاهات الزراع غير المواليه نحو قرارات التحرر الاقتصادى فى قطاع الزراعة التى تم دراستها مع الأخذ فى الإعتبار المتغيرات التى ثبت ارتباطها إيجابيا أوسلبيا باتجاهات الزراع المبحوثين.

جدول رقم (١): توزيع الزراع المبحوثين وفقا لمستوى اتجاهاتهم نحو قرارات الإصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة:

القرارات المدروسة	فئات مستوى الاتجاه	عدد الزراع المبحوثين (١٢٠)	
		عدد	%
١- قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية.	- غير موالى (١٤- ٢٧ درجة)	٣٧	٣٠,٨
	- محايد (٢٨ درجة)	١١	٩,٢
	- موالى (٢٩- ٤٢ درجة)	٧٢	٦٠
	متوسط درجة الاتجاه (٣٠,٦ درجة)		
الإجمالى		١٢٠	١٠٠
٢- قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى.	- غير موالى (١٠- ١٩ درجة)	٥٦	٤٦,٦
	- محايد (٢٠ درجة)	١٧	١٤,٢
	- موالى (٢١- ٣٠ درجة)	٤٧	٣٩,٢
	متوسط درجة الاتجاه (١٩,٢ درجة)		
الإجمالى		١٢٠	١٠٠
قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى.	- غير موالى (١٨- ٣٥ درجة)	٩٥	٧٩,٢
	- محايد (٣٦ درجة)	١٢	١٠,٠-
	- موالى (٣٧- ٥٤ درجة)	١٣	١٠,٨
	متوسط درجة الاتجاه (٣٠,٨ درجة)		
الإجمالى		١٢٠	١٠٠
٤- قرار إلغاء دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى.	- غير موالى (١٦- ٣١ درجة)	٤٥	٣٧,٥
	- محايد (٣٢ درجة)	٨	٦,٦
	- موالى (٣٣- ٤٨ درجة)	٦٧	٥٥,٩
	متوسط درجة الاتجاه (٣٢,٨ درجة)		
الإجمالى		١٢٠	١٠٠
٥- قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى.	- غير موالى (١٥- ٢٩ درجة)	٩٧	٨٠,٨
	- محايد (٣٠ درجة)	٨	٦,٧
	- موالى (٣١- ٤٥ درجة)	١٥	١٢,٥
	متوسط درجة الاتجاه (٢٧,٣ درجة)		
الإجمالى		١٢٠	١٠٠

- المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان.

جدول رقم (٢): قيم معاملات الارتباط البسيط بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل قرار من القرارات المدروسة وكل من المتغيرات المستقلة المدروسة.

المتغيرات المستقلة المدروسة	القرارات المدروسة				
	(١) قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية	(٢) قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى	(٣) قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراع	(٤) قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى	(٥) قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى
١- السـن	-٠,٢١٣*	-٠,٢٨٠**	-٠,٢١٠*	-٠,٠٤	-٠,٢٣٠*
٢- درجة تعليم المبحوث	٠,٠٢١	٠,٣٢٠**	٠,١٣	٠,٢٢٠**	٠,٠١٩
٣- حجم الأسرة	٠,٠٤٢	-٠,٢٥١**	٠,٠٤١	٠,٠١٢	٠,٠١٠
٤- حجم الحيازة الزراعية	-٠,٠٩٠	٠,٠٠٦	-٠,٢٣١*	-٠,٣٢١**	-٠,٢١٠*
٥- درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية	٠,٢٢١*	٠,٠٧١	٠,٣٤٠**	٠,٢٢٥*	٠,٢٨٣**
٦- درجةالانفتاح الحضارى.	٠,٠٣١	٠,٠٢٥	٠,٢٤٥**	٠,١٦٨	٠,٠٢١
٧- درجة المشاركة المجمعية الرسمية	٠,٢٠٥*	٠,١٣١	٠,٣١٠**	٠,٠٣١	-٠,٠١٥
٨- درجة المشاركة المجتمعية غير الرسمية	٠,٠٦٢	-٠,٠٢	٠,١٧٠	٠,٠٢٩	-٠,٠٦

- المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان.

* معنوى عند مستوى ٠,٠٥، وقيمة (T) الجدولية = ٠,١٨٥، دح = ١١٨

** معنوى عند مستوى ٠,٠١، وقيمة (T) = ٠,٢٤١، دح = ١١٨

جدول رقم (٣): قيمة (T) لتحديد معنوية الفروق بين إجمالى الدرجات المعبرة عن اتجاهات الزراع المبحوثين نحو كل من القرارات المدروسة وبين بعضها وبعض.

م	القرارات المدروسة	قيمة (T)
أ	١- قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية. ٢- قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى.	**٥,١٣٠
ب	١- قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية. ٣- قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى.	**٩,٩٥
جـ	١- قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية. ٤- قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى	*٢,٣٢٣
د	١- قرار إلغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية. ٥- قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى	**١٠,٦٩٢
هـ	٢- قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى. ٣- قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى.	**٤,١٣٠
و	٢- قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى. ٤- قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى	**٣,١١٨
ز	٢- قرار إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى. ٥- قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى	**٥,٣٧٢
ح	٣- قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى. ٤- قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى	**٦,٦٢٠
ط	٣- قرار إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى. ٥- قرار التحول التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى	١,٥١٤
ى	٤- قرار قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد الزراعى ٥- قرار التحويل التدريجى لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى	**٧,١٨٦

- المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان.

* معنوى عند مستوى ٠,٠٥، وقيمة (T) الجدولية = ١,٩٨١، دح = ١١٩

* معنوى عند مستوى ٠,٠١، وقيمة (T) الجدولية = ٢,٦١٧، دح = ١١٩

المراجـــع:

أحمد عبد اللطيف إبراهيم "دكتور": الدور الإرشادى الزراعي الحالي والمستقبلي للجمعيات التعاونية الزراعية في ظل سياسة التحرر الاقتصادى في بعض مراكز محافظة أسيوط، المؤتمر الاقتصادى الأول لجامعة المنيا، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة ــ جامعة المنيا، ١٦- ١٨ مارس ١٩٩٨.

أحمد محمد عمر "دكتور": الإرشاد الزراعي المعاصر، مصر للخدمات العلمية، القاهرة.١٩٩٢.

أحمد محمد عمر "دكتور": كلمة رئيس الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي، مؤتمر مستقبل العمل الإرشادى الزراعى فى ظل نظام السوق الحر وموقع التعاونيات الزراعية فيه، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى، القاهرة، ٨-٩ مارس، ١٩٩٥.

رضا عبد الخالق أبو حطب "دكتور": بيئة اتخاذ القرار المزرعي في ظل الاقتصاد الحر وانعكاساتها على العمل الإرشادى الزراعي، مستقبل العمل الإرشادى الزراعى فى ظل نظام السوق الحر وموقع التعاونيات الزراعية فيه، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى، القاهرة، ٨-٩ مارس، ١٩٩٥.

سعد زكى نصار "دكتور": السياسية الزراعية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر، ندوة تحليل السياسات الزراعية فى ج. م. ع. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٩٢.

عاطف هلال أمين، أسامة أبو المكارم شاكر "دكاتره": دراسة تحليلية لاتجاهات الزراع نحو كل من التشريعات الزراعية والاحتياجات الإرشادية والخدمات الزراعية في محافظة المنيا، مجلة البحوث الزراعية والتنمية، كلية الزراعة، جامعة المنيا، ١٩٩٢.

عماد مختار الشافعى "دكتور": دور الإرشاد المائي في تطويع ونقل التكنولوجيا الجديدة في مجال الرى والصرف، ندوة الأمن المائى فى مصر كأحد تحديات التنمية فى المستقبل، مركز الإرشاد الزراعى والتدريب، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٢ مايو ١٩٩٧.

هناء خير الدين "دكتور": التنمية الزراعية في ظل سياسية التحرر الاقتصادى وتحرير التجارة العالمية، مؤتمر التخطيط الإستراتيجى للتنمية والائتمان الزراعى فى مصر ٣/٣١ - ١٩٩٧/٤/١.

معهد التخطيط القومى: الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرون، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم (١١٣) فبراير ١٩٩٨.

Freedman and others, Social Psychology, Halt, Rinchart And Winston Inc.. New York, 1970.

Mosher, A.T., An Introduction To Agricultural Extension, Agricultural Development Council, New York, 1978.

Mounder, A..H., Agricultural Extension, A Reference manual, F.A..O.. Rome, Italy, 1972.

Swanson, B. E., Agricultural Extension, A Reference Manual, 2nd. Ed.. F.A..O.. Rome, Italy, 1984.

VEGETABLES FARMERS' ATTITUDES TOWARDS APPLYING SOME DECISIONS REGARDING AGRICULTURAL POLICY IN ECONOMICS LIBERAZATION STAGE IN ISMAILIA GOVERNORATE

BY

Mohamed, A.H.

Dept. of Agric. Economics, Fac. Agric., Suez Canal Univ., Ismailia, Egypt.

ABSTRACT

The aims of this study were to: (1) Determine the attitudes level of respondents towards each of the studied decisions. (2) Determine degrees of the respondents' attitudes towards, each of the studied decisions. (3) Determine the relationship between degrees of the respondents, attitudes towards, each of the studied decisions and each of the following independent variables: Age, educational level, number of family members, land possession, exposure to Ag. information, sources, civic exposure, social participation: formal and informal. (4) Determine the difference between degrees of the respondents', attitudes towards the studied decisions in pairs.

Data were collected form a systematic random sample consisted of 120 vegetables farmers' chosen from 4 village in Ismailia Governorate.

The main results of the study revealed that:

1. Above 75% from farmers have negative attitudes towards, gradual transition in role of the bank for development and agricultural credit and removal of farm input subsidies, the percentage of respondents towards each of them was 80.8% and 79.2% respectively.
2. Above 50% from farmers have positive attitudes towards canceling the system of compulsory governmental marketing of agricultural crops and restricting the role of the agriculture ministry to the agricultural research and extension only where the percentage of respondents towards, each of them was 65% and 55.0% respectively.
3. There were positive correlations between the degrees which represent respondents' attitude towards some of the studied decisions and exposure to information's sources, civic exposure and educational level.
4. There were negative correlations, between the degrees which represent respondents' attitudes towards some of the studied decisions, age and land possession.